

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أدعى أنك اشتريته بألف .

قوله فإن أدعى أنك اشتريته بألف فقال : بلk اتهبته فالقول قوله مع يمينه بلا نزاع . فإن نكل عنها أو قامت للشفيع ببينة : فله أخذه ويقال للمشتري : إما أن تقبل الثمن وإنما أن تبرئ منه .

اعلم أنه إذا أدعى الشفيع على بعض الشركاء دعوى محررة بأنه اشتري نصيبه فله أخذه بالشفعة وأنكر الشريك وقال إنما اتهبته أو ورثته فالقول قوله مع يمينه .

فإن نكل عن اليمين أو قامت ببينة للشفيع بالشراء : فللشفيع أخذه ودفع الثمن إليه . فإن قال : لا يستحقه فجزم المصنف هنا أن يقال للمشتري : إما أن تقبل الثمن وإنما أن تبرئ منه كالمكاتب إذا جاء بالنجم قبل وقته وهذا أحد الوجوه .

اختاره القاضي و ابن عبادوس في تذكرته وجزم به في النظم و الرعایتین و الحاوي الصغير على ما يأتي قريبا .

وقيل : يبقى في يد الشفيع إلى أن يدعيه المشتري فيدفعه إليه .

قال المصنف والشارح : وهذا أولى .

قال الحارثي : ونقل غيره أنه المذهب .

وقيل : يأخذه الحكم يحفظه لصاحبه إلى أن يدعيه فمته ادعاه المشتري دفع إليه وأطلقهن في المغني و الشرح و الفروع و الفائق وأطلق الآخرين في التلخيص .

تنبيه : محل الخلاف عند المصنف والشارح وصاحب الفروع و الفائق وغيرهم : حيث أصر على الهبة أو الإرث وقامت ببينة بالشراء .

ومحل الخلاف عند صاحب الرعایتین و النظم و الحاوي الصغير وتذكرته ابن عبادوس - على قول القاضي - قطع هؤلاء بأن يقال : إما أن تقبل الثمن أو تبرئ فإن أبي من ذلك فيأتي الخلاف وهو أنه هل يكون عند الشفيع أو الحكم ؟ .

فقدم في الرعایتین و الحاوي الصغير و النظم : أنه يكون عند الشفيع .

وقطع ابن عبادوس : أنه يكون عند الحكم يحفظه له